البناء السياسي في العراق بعد عام 2003

(الو اقع و آفاق المستقبل)

أ . م . د نغم نذير شكر

Kaylanoo.alrassam@gmail.com

https://doi.org/10.61884/hjs.v13i50.476

ملخص :

ان توافر العقل العلمي ضروري بغية تطور المعرفة والفكر باتجاه العلمية ، فلابد من شيوع العقلية النقدية والاختراعات والابتكارات والروح الناقدة وهنا يدفعِ العلم والمنهج العلمي الى الامام بشيوع العلم والحضارة في العقل والبراهين والمنطق والحقائق ، وان المتغيرات المتسارعة في العالم تحتاج الى عملية علمية بحاجة اليها العرب اليوم والغد .

الكلمات المفتاحية: العقلية النقدية ، المنطق ، الحقائق .

The Political Structure in Iraq after 2003 (Current Situation and Future Prospects)

Nagham Natheer Shukr

Kaylanoo.alrassam@gmail.com

ABSTRACT:

The availability of scientific mind is necessary for the advancement of knowledge and thought towards scientific methodologies. Therefore, the prevalence of critical mind-set, inventions, innovations, and a critical spirit is essential. Here, science and the scientific method push forward by spreading knowledge, civilization in the mind, evidence, logic, and facts. The rapid changes in the world require a scientific process that Arabs need today and tomorrow.

KEYWORDS: critical mind-set, logic, facts.

المقدمة :

على مدى عقود من الجدل، تم تقييم الدولة الوطنية الحديثة على انها تفتقر الى الشرعية التأريخية اذ لم يكن لها وجود تأريخي بالمعنى القطري التجزيئي الذي استقرعليه الوضع السياسي في الوطن العربي بعد الاستقلال، لذا تتهم الدولة الوطنية الحديثة بالاغتراب السياسي ضمن بيئة عربية واسلامية نابذة المنطق التجزئي القسري الذي فرض نفسه بقوة الاكراه، وضمن شروط تأريخية حرجة امتزجت فيها آمال التحرر واستعادة الوحدة بالالم القهر الاستعماري، ومن هذا المنطلق، ينظر الوحدويون، اسلاميون وقوميين، الى الدولة الوطنية الحديثة على انها نتاج للمخطط الاستعماري الذي نجح في تجزئة الوطن العربي الى كيانات سياسية وطنية بحدود جغرافية مصطنعة، افقدته لحمته ووحدته السياسية والاجتماعية .

وتمكن القراءة المتأنية للبناء السياسي في العراق بعد عام 2003، بأنها افرزت معطيات سارت عليها العملية السياسية بعد سقوط النظام تتمثل بحصول توافقات طائفية اثنيا وليس توافقاً سياسياً يندرج ضمن ما يصطلح عليه بالديمقراطية التوافقية حيث جرى اقحام اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي وتسيس الانتماءات المجتمعية الطائفية وتحولها الى ولاءات سياسية مخترقة بذلك جوهر مفهوم المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة التي لافرق فيها بين فصيل وآخر او مذهب وآخر او حتى دين وآخر .

وعليه، فان فرضية البحث تقوم على :

(لقد تبنت العملية السياسية مجموعة من الاسس التي اثرت بشكل سلبي في التجربة العراقية وجعلت مسألة اصلاحها حتمية واهمها المحاصصة الطائفية والعرقية وظهور مفهوم (المكونات) الذي اصبح سائداً في الخطاب السياسي والاعلامي العراقي مما ولدَّ حاجة الى اصلاح سياسي شامل في العراق يؤدي الى بناء نظام ديمقراطي حقيقي يتجاوز المعوقات وعليه تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور،

المحور الاول : يتناول تحديات البناء السياسي في العراق .

والمحور الثاني : يتناول الاصلاحات الحكومية وتشكل حكومة التكنوقراط .

والمحور الاخير: يتضمن طبيعة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام 2003 ثم الخاتمة واستنتاجات .

أولاً: تحديات البناء السياسي في العراق :

1- الدولة المدنية ودولة القانون[1] :

ان تكون الحكومة العراقية تواجه خطراً يهددها بسبب محاولة العودة لحكم (القبيلة والدين) التي يعطيها المواطن ولاءهُ وليس تقديم الولاء للدولة . فالتنظيمات العشائرية التي برزت قبل عام 2003 وبعده تستند في هيكلها واهدافها الى رؤى تقليدية، فاغلب التأثيرات العشائرية في الحدث العراقي تأتي في اطار التأثيرات الشخصية لبعض روؤساء العشائر من احزاب دينية او علمانية خصوصاً بعد عام 2003، فتأثير القبيلة على سلوك الفرد بدا واضحاً ولايمكن تجاهله، فيتحول ولاء الفرد من الدولة الى الطائفة والعشيرة بل ان المواطن العراقي ونتيجة لضعف سلطة الدولة وربما غيابها بالكامل فانه صار يلجأ الى الاهتمام بالعشيرة والطائفة من اية قوة خارجية وبالتالي ادى الى ضعف مفهوم المواطنة .

يرى البعض ان الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الاوسط لان الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها غير قائمة بعد

ومن بعد هذا، دخل العراق بعد تغيير النظام السياسي في عام 2003 مرحلة جديدة من نظام سياسي يتكون وينمو في اطار ارضية ثقافية معينة لابد لها من ان يتكيف مع طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، اذ يرى البعض ان الديمقراطية لن تنتعش في الشرق الاوسط لان الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها غير قائمة بعد . لذا فان عملية التحول الديمقراطي في العراق لم تكن نتاجاً لحراك داخلي سواء كان ذلك بمبادرة من النظام الحاكم ذاته او من جهات معارضة لهذا النظام او مبادرة الطرفين، بل كانت نتاجاً لاستخدام الادارة العسكرية التي عملت على اسقاط النظام نتيجة التوافق الدولي الذي ينص على تولي شؤون الادارة والشؤون السياسية في العراق[2].

ان الوعي السياسي الجمعي للعراقيين لم يحسم بعد نهائياً لصالح الديمقراطية – قيماً وسلوكياً – بل لازال وعياً متأرجحاً بين الدكتاتورية والديمقراطية، ومثل هذا الوعي يمكنه في ظروف معينة ان يعاود الركون

(1) احمد ناجي وعلي علوان، الاصلاح السياسي في العراق قراءة في اهم التحديات الداخلية،(مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (54) تشرين الاول / تشرين الثاني – كانون الاول، 2018)، ص ص 158 – 159 .

(2) احمد والي و ناهض حسن جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظا م السياسي العراقي المعاصر، (مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة، بغداد، العدد (57)، حزيران 2019، ص ص 418 - 419 و ص 420 - 421 .

الى الدكتاتورية ويخضع لحكم دكتاتور جديد كما يمكن في ظروف مغايرة ان تترعرع فيه الديمقراطية تدريجياً لتصل الى هدفها المنشود في بناء نظام حكم ديمقراطي يحمي المواطن ويحفظ حقوقه وحرياته ويكون غير قابل للاختراق من حذف المغامرين وطلاب السلطة . كما تتجسد حداثة الديمقراطية في العراق في هشاشة مؤسساتها الدستورية وضعفها، فضلاً عن هشاشة وضعف المؤسسات المدنية الضاغطة التي تمنع الانحراف وتحسين الاداء[3].

(3) بشرى الزوبعي، التوافقات السياسية في العراق بعد عام 2003،(مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (57)، نيسان / ايار / حزيران، 2019)، ص 22.

ان العراق يعاني في هذه المرحلة من غياب الرؤى بشأن الدولة وكيفية بنائها، كما يعاني من معضلة عدم تسوية المتراكم من ازمات منذ عام 1921 والمستمرة لليوم، والاخطر من ذلك فقد عانى العراق من تأثير مرحلة حرجة مرّ بها (وهي التي حصلت بين 2005 – 2008)، والتي هددت السلم الاهلي وغاب أثنائها الامن العام والسكينة العامة وعانى بعدها من تمدد الارهاب ليحتل مدناًباكملها زيادة على احتمالات ان يكون الدستور مشجعاً لفكرة اتجاه العراقيين الى الفدراليات هو امر وارد تشجعهُ الخرائط الجغرافية والبشرية للتقسيم او ماحصل من تغيير في حركة السكان بفعل عمليات التهجير والنزوح الداخلي ودعوات الى اعمام الفدرالية على مستوى كل العراق [4].

ان العراق يعاني في هذه المرحلة من غياب الرؤى بشأن الدولة وكيفية بنائها ، كما يعاني من معضلة عدم تسوية المتراكم من ازمات منذ عام 1921 والمستمرة لليوم

(4) احمد ناهي وعلي علوان، الاصلاح السياسي في العراق ...،(مصدر سبق ذكره)، ص 159.

2- غياب الرؤية الشمولية الجامعة :

لقد ادى الاختلاف في فهم الديمقراطية وغياب العمل الى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير والتحول، اذ تفتقر معظم الكيانات السياسية الى برنامج وطني موحد يجمع في طياته جميع العراقيين، ويكون هدفه الاساسي بناء دولة عراقية، رغم ان جميع الاصوات التي تنادي بهذا الهدف في الظاهر ولكن عند الافعال تنحصر برامجها بمصالح ضعيفة وهو ما يشكل عائق كبير في وجهة بناء دولة تقوم على المؤسسات والمصالح الوطنية المشتركة[5].

(5) احمد ناهي وعلي علوان، الاصلاح السياسي في العراق (مصدر سبق ذكره)، ص ص 157 -158.

ان مخرجات اعادة بناء الدولة سيكون على وفق رؤية الجميع وليس

اجتزائها على رؤيةلطرف ما دون سواه، تمهيداً للخروج من معضلة انعدام التضامنية ليكون الاساس في بناء الدولة تكون العلوية فيه للمواطن والقوانين، لضمان ممارسة حقوقه وحرياته المختلفة كافة وبالشكل الذي يضمن فاعلية وتماسك المجتمع والدولة على حد سواء[6]

ان الدولة العصرية كيان سياسي قائم بحد ذاتهِ يحترف السياسة من اجل رعاية شؤون المواطنين لهذا جاءت السياسة الحديثة للتأثير في الدولة وسلطتها عبر توجيه نشاطها الى ما آلت اليه الشرعية والدستورية تجاه الشعوب التي تحميها وتتكلم باسمها مع ضبط لممارسة السلطة تحت مراقبة القانون، وان تعثر التحول الديمقراطي في العراق بفعل سيطرة الاحزاب السياسية على مؤسسات الحكم وغياب ادارتها الاصلاحية وتهافت المعارضة ادى الى ضعف متنامي للدولة وتاكل خطير في شرعيتها المجتمعية نتيجة فقدان النظام السياسي شرعية الانجاز[7].

ويمكن ان تكون التجربة الكورية في مجال الاصلاح ومحاربة الفساد وتطوير النظام التعليمي مثلما هي الحالة بالنسبة لليابان والمانيا، موديلاً مهماً للعراق لتجاوز حالته الراهنة بما تعاني من فساد اخذ ينخر في بنية المجتمع العراقي، وليس هناك ضير من الافادة من دولة كانت محتلة وتربطهما قرون من الخلافات التأريخية مثلما حدث مع (شونغ هي بارك(الذي رأى الامة الكورية في مرحلة من تأريخها في بداية السبعينات (امة تغط في سبات عميق(وانه لن يتورع عن استرداد مايوقظها، فيكون هنا قد أُكدّ امكانية استرداد ادوات التغيير اذا كان المجتمع الكوري غير قادر على انتاج التغيير وربما يشكل ذلك درساً بليغا للحالة العراقية [8].

ان تراجع دور الدولة في تحقيق الحقوق المدنية والاجتماعية أسهم في اتساع فجوة بينها وبين المجتمع، وقد كرس شعور لدى الافراد ان الحكومة غير مهتمة لقضاياهم الامر الذي أسهم في تهديد مستقبلهم وزاد من الشعور بضعف الولاء للدولة وانعكس على تفاقم مشكلاتهم المجتمعية، فضعف الانتماء مشكلة كبيرة لها اثارها السلبية على الفرد والمجتمع وهنا يمكن الاشارة الى ان ازمة المواطنة بين الافراد عززت

(6) هشام عزالدين واحمد عدنان، اعادة بناء الدولة الامة ... دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد 2003،(مجلة دراسات دولية، العدد (91)، تشرين الاول 2022)، ص 11.

(7) الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003،(مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، ص 276.

(8) محمود القيسي و غيداق، عبدالمنعم، المجتمع المدني، الاصلاح، التعليم، ومحاربة الفساد،(مجلة دراسات تأريخية، بيت الحكمة، العدد (42) حزيران 2016)، ص 198 .

نجاح بعض التيارات المناهضة للبلد واستقطاب بعضهم مقابل تحقيق رغباتهم عن طريق استغلال القيم الدينية وتحويل العديد من الافراد الى جماعات مسلحة تقتل وتهدد من اجل مصالح هذه التيارات وعلى حساب امن واستقرار السلم المجتمعي[9] .

ثانياً : الاصلاحات الحكومية وتشكيل حكومة التكنوقراط :-

ان توافر العقل العلمي ضروري بغية تطور المعرفة والفكر باتجاه العلمية، فلابد من شيوع العقلية النقدية والاختراعات والابتكارات والروح الناقدة وهنا يدفع العلم والمنهج العلمي الى الامام بشيوع العلم والحضارة في العقل والبراهين والمنطق والحقائق، وان المتغيرات المتسارعة في العالم تحتاج الى عملية علمية بحاجة اليها العرب اليوم والغد[10] .

وعليه، فان المجتمع المتأخر، هو المجتمع الذي يؤسس لقيام حياة سياسية محكومة بمنطق العصبيات مدفوعة الى التعبير عن نفسها في صورة صراعات اهلية مدمرة للنسيج الاجتماعي ولوحدة الشعب والكيان، ليس المجتمع المتأخر هذا سوى المجتمع العصبوي، اي المجتمع الذي يعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي بسبب انقساميته، وهو المجتمع الذي تأخذهُ تناقضاته الى التعبير عنها في صيغة حروب اهلية، طائفية او عشائرية او ماشاكل ذلك[11] .

فالسلطة السياسية هي بطبيعتها، علاقة قوة بين ارادتين، وضعية هيمنة واقعية ذات توازن غير ثابتة، تظهر من حذف نمطين اساسيين، هما نمط القدرة ووسيلة نوعية القوة، ونمط حق القيادة واساسهُ النفوذ والسمو اللذان يقر بهما الافراد، لانه يتوافق مع منظومتهم القيمية[12].

ان اصلاح العملية السياسية في العراق تتطلب اعادة النظر بالمحاصصة السياسية التي اصبحت جزءاً من طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، حيث تتوزع المناصب السياسية العليا والوزارات، بل والمناصب التنفيذية في الوزارات على اساس الانتماءات

(9) صفاء جاسم وفلاح خلف، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003،(مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (91) تشرين الاول 2022)، ص 51 .

(10) مفيد الزيدي، اشكالية العلاقة بين العلم والثقافة في الوطن العربي،(مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (512)، السنة (44)، تشرين الاول 2021)، ص 134 .

(11) عبدالاله بلقزيز، من النهضة الى الحداثة،(مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت آيار 2009)، ص 232 .

(12) احمد والي وناهض جابر، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظام السياسي العراقي المعاصر،(مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (57)، حزيران 2019)، ص 402.

الطائفية والاثنية مما اضعف من الولاء للدولة لصالح الولاء للمكون والطائفية لاسيما وان توزيع المناصب لايتم على اساس العدالة وتكافؤ الفرص وانما على اساس القرابة والانتماء[13].

لذا يمر التوصيف الدقيق للمجتمع المدني عبر فصله عن المجتمع السياسي وتميزه منهُ فاذا كان المجتمع السياسي يشمل على كل المؤسسات والاجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة، او بتعبير آخر، جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها المكرسة لبسط سلطة الدولة، بمعنى ان المجتمع المدني السياسي يتضمن السلطات التي تحض بعنصر الاجبار المادي المشروع الذي تحتكره الدولة، فان المجتمع المدني هو مختلف الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة دينامية ومستمرة من مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[14].

يمر التوصيف الدقيق للمجتمع المدني عبر فصله عن المجتمع السياسي وتميزه منهُ

وفي الحقيقة، ان المتتبع لحالة بناء الدولة القومية (الدولة – الامة) في الديمقراطية المتقدمة عبر تاريخها الطويل يتلمس ان وعي وادراك حقوق المواطنة وربما ذلك ما قاد الى تنامي الجدل الغربي حول فحوى الليبرالية والاجتماع الديمقراطي الليبرالي فيما يتعلق بمسألة منح الاقليات حقوقها القومية، وهي اصلاً تتقاسم مع الاكثرية المبادئ الليبرالية الاساسية وبكلمة ادق لماذا تمنح هذه الاقليات حقوقاً مدنية خاصة بها وهي واقعاً تتمتع وتشارك باقي المجتمع والجماعات الاخرى الحقوق التقليدية للمواطنة[15].

وعليه، فان ما يميز التنظيمات المدنية عن التنظيمات السياسية عنصران هما:-

أ- ان التنظيمات السياسية مركزية تختص بتكوين السلطة المركزية

(13) احمد ناهي وعلي علوان، الاصلاح السياسي في العراق، (مصدر سبق ذكره)، ص ص 161 – 162.

(14) ياسر علي ابراهيم وعبدالامير محمود، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام 2003،(مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (55)، السنة 2018)، ص ص 117 – 118.

(15) وليد سالم، الدولة - الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصرة،(مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد (82)، المجلد (19)، تموز 2020)، ص 80.

وحمايتها، بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التنظيمات الجزئية اي انها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر .

ب- ان التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على اساس قانون ثابت وعام مجرد وموضوعي، في حين ان التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسمية رهينة بصورة اكبر لتبدل القوى او العادة او الاخلاق او المصلحة[16].

وبالمحصلة، كثرة مؤسسات المجتمع المدني وتنوع مهامها، لايعطي هذا دليلاً على ان المجتمع العراقي - اصبح مدنياً – فمازالت المذهبية القومية والطائفية والتعصب الديني والمذهبي يلعب دوره في الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية، فضلاً عن ظروف الاحتلال ومايترتب عليها من تفجير لتلك الانتماءات، ازاء التغيير السياسي الجديد، وطبيعة ونوع النظام السياسي وطبيعة السلطة الحاكمة، وما مظاهر العنف بمجملها الا ملامح تعكس هذه الذهنيات . غير ان الانطلاقة الاولى لبناء اسس المجتمع المدني هي الضرورة التي تبدأ من القاعدة المجتمعية وهو جوهر العمل المجتمعي الديمقراطي لبناء المجتمع المدني المستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)، الامر الذي ينتظر الدعم الواسع من المجتمع والدولة معاً لهذه البداية . والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني (وسيلة وغاية) للدفاع عن مصالح افراد المجتمع ومن ثم المشاركة في صنع القرار السياسي عبر القيام بدور الضغط وتكوين رأي عام يؤثر في مخرجات السلطة السياسية[17] .

(16) ياسر ابراهيم وعبدالامير محمود، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد،(مصدر سبق ذكره)، ص 118 .

(17) دنيا هاتف مكي، طبقة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام 2003،(مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، بغداد، العدد (86 – 87 (المجلد (20)، تموز تشرين الاول 2021)، ص 27 .

ثالثاً :- النخبة الحاكمة في العراق بعد عام 2003 :

في العراق وبعد عام 2003، اختلف شكل النخبة الحاكمة واخذت تنطبق عليها سمات النخبة غير الموحدة، الا انها في بعض الاحيان وفي حالة الازمات تأخذ شكل النخبة الموحدة مصلحياً، فالمصلحة تضطرهم للتوحد احياناً لكن سرعان ماينفرط عقد هذا التوحد لتعود تأخذ شكلها المعتاد غير الموحد[18]

(18) دنيا هاتف مكي،طبعة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام 2003،(مصدر سبق ذكره)، ص 27.

ومشكلة العراق هو ان نخبة السياسة تعاني من ازمة حقيقية تجعل اكثرهم يفتقرون الى المواصفات التي تؤهلهم لبناء مشروع ناجح وذلك للاسباب التالية :

أ- عجز اغلبهم عن كسب ثقة اتباعهم فضلاً عن حملهم على مجاراتهم بفعل تراكم الشك وعد الثقة بين الطرفين عن عوامل كثيرة منها : عدم كفاءة هذه العناصر ووجودهم في اماكن غير مؤهلين لها، فانعكس الامر سلباً على الاداء الوظيفي لهم وتورط بعضهم في اعمال مشبوهة وغير نزيهة واصرارهم على تعظيم امتيازاتهم ومكاسبهم قانونياً فضلاً عن انسياق الكثير منهم وراء اغراءات السلطة بصرف النظر عن الطريقة، اذ جعل هذا الامر عقودهم وعهودهم للشعب ضعيفة وخاطئة واحياناً فارغة لامعنى لها.

اثرت سياسات تمرير الاجندة الخارجية على حساب المصلحة الوطنية في التماسك الاجتماعي

ب- تعدد الرؤى السياسية لهم بشكل جعلها تتقاطع احياناً مع الفدرالية ومنهج التوافق السياسي كما ان تقاطع الرؤى السياسية للنخبة السياسية جعلتها تمارس اساليب التشهير والتسقيط للخصوم، وهذا الامر انعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي اليهم[19] .

(19) بشرى الزوبعي، التوافقات السياسية في العراق بعد عام 2003، (مصدر سبق ذكره)، ص ص 20 - 21 .

وقد اثرت سياسات تمرير الاجندة الخارجية على حساب المصلحة الوطنية في التماسك الاجتماعي امام سياسات التسميم بفواعلها الداخلية والخارجية، فقد اثرت الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلع الى تكوين جمهور ناخبين وحشد الدعم الشعبي، ويبدو هذا صحيحاً

بصفة خاصة أثناء مواسم الانتخابات عندما يتبنى مرشحو تلك الاحزاب خطاباً لاستمالة المؤيدين وكسب سلوك الهويات المماثلة لشخص المرشح او هوية الحزب، ولذلك ظل تقسيم القواعد الانتخابية السياسية على ثلاث جماعات طائفية وعرقية رئيسية – الشيعية والسنية والكردية – واستمرار قاعدة التنافس الفئوي وليس التنافس التنموي القائم على برامج تعمل على بناء الانسان والدولة[20].

(20) علي فارس وعلي مرزوك، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي، (العراق انموذجاً)، (مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (61)، نيسان / ايار / حزيران 2020)، ص ص 93 -94 .

وبرغم التغير السياسي الذي حصل بعد عام 2003، ظلت الذهنية العراقية في الاغلب مرتبطة بحضور (دور الدولة) او دور الرئيس او دور الزعيم، الامر الذي يؤشر ضعف المستوى والوعي الثقافي المجتمعي والديمقراطي، ومن ثم فقد المجتمع المدني دوره لضعف الثقة به . لذلك لايعني ان كثرة عدد مؤسسات المجتمع المدني دليل على حيويتها ونضجها ودورها، فقد اختلطت الاوراق تحت مسميات مؤسسات المجتمع المدني، فثمة مؤسسات تبغي الربح المادي ومؤسسات تابعة للاحزاب السياسية واخرى واجهات لجهات خارجية (وهي تمثل الاخطر في العراق)، وفي المقابل تجد ثمة مؤسسات (وهي قليلة) تقوم بدور متناسب للدفاع عن مصالح وخدمة الصالح العام. فالتحول من (نظام – دولة(شمولية الى (نظام – دولة) ديمقراطية تمثل صيرورة المجتمع والدولة، لان المجتمع المدني واحد من اهداف وغايات التغيير (التحول) الديمقراطي، بمعنى ان يكون المجتمع المدني بعيداً عن (الايديولوجية) و (المقدس) ويؤمن بالحوار والنقد والشفافية والتسامح والمواطنة، والوعي الوطني العراقي نحو تأسيس وبناء الوحدة الوطنية العراقية وبناء دولة القانون وحرية الفرد وحقوق الانسان والمواطن [21].

برغم التغير السياسي الذي حصل بعد عام 2003، ظلت الذهنية العراقية في الاغلب مرتبطة بحضور (دور الدولة) او دور الرئيس او دور الزعيم

(21) عبدالعظيم حافظ، استشراف المستقبل في النظم السياسية،(مصدر سبق ذكره)،ص 257.

وعليه ان النخبة الحاكمة العراقية بعد عام 2003 في طبيعتها نخبة غير موحدة اذ ان كل قسم او جماعة منها اهدافها فهي

اشبه ما تكون باهرام قوة منفصلة ومتنامية فيما بينها تسعى كل منها للسيادة والسيطرة وتحقيق اكبر قدر من العوائد لجماعتها، لكنها في الاوقات التي يتطلب منها تحقيق استمراريتها وتواجدها في السلطة نجدها تتحول لتكون نخبة موحدة مصلحياً، فهي لاتجمعها الايديولوجيا ولا الرضا . ولاتشارك هذه النخبة بتحقيق التغيير الا اذا كان لصالحها، فاذا كان هناك تغير تسعى لان يكون وفق تصورها وان تتحكم بمساره لئلا يهدد وجودها واستمرار امساكها بالسلطة، فمن طبيعة النخب بشكل عام السعي للامساك بالسلطة او المحافظة عليها والحد من منافسة الاخرين لها بكل الوسائل، لكن طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد جعل من هذه النخبة الحاكمة تسعى لان تكون ابدية في السلطة لاتخرج منها ابداً لكنها من الطبيعي ان تواجه قوى اخرى تهدد استمرارها وعندئذٍ ستلجأ الى وسائل الترغيب والترهيب معاً من اجل الحد من طموحات من يرغب بمنافستها او الحلول محلها[22] .

(22) دنيا هاتف مكي، طبيعة النخبة الحاكمة في العراق،(مصدر سبق ذكره)، ص ص 63 – 64 .

الخاتمة:

1 – ان بناء الامة مهمة استراتيجية يمكن ان تحققها من خلال :-

أ- دعم القوى الحديثة داخل الكيان الدولة .

ب- خلق مستوى تعليمي معين .

ج- النهوض بالمرأة وتحسين دورها المجتمعي .

د- دعم خلق البنية التحتية الحديثة.

هـ- دعم المشهد الديمقراطي للاحزاب السياسية .

ح- دعم الانتخابات الحرة .

و- تغيير سلمي للحكم من الداخل .

2- يمكن للعدالة ان تتحقق او يكتمل بنيانها الامني خلال وجود نظام سياسي ديمقراطي حقيقي يتبنى الديمقراطية والشراكة السياسية قولاً وفعلاً، دستورياً وعلى ارض الواقع، ولاسيما في بلداننا العربية التي تتسم بالنبوغ الثقافي، لان الديمقراطية هي الانسب لادارة الازمات المتعلقة بالانتخابات الفرعية (الجماعات الاثنية المتنوعة) وحلها، ويذهب كثير من المراقبين والمختصين، الى ان الديمقراطية ان كانت لا تنجح دائماً في حل الصراعات التي تدعى (اثنية) فلم يثبت ابداً ان الدكتاتورية قادرة على ذلك بشكل افضل.

3- العمل على صيرورة روابط تفاعلية ضامنة للعمل التشاركي على مستوى المجتمع والدولة وصولاً الى مايعرف بتمكين المأسسية المجتمعية والسياسية التي تعتمد اولاً وقبل كل شيء على هوية المواطنة والدولة الوطنية من دون جعل الهويات الفرعية وانتماءاتها وولاءتها الام نفسها، مما يجعل الدولة الامة مواجهة التحديات المختلفة حاضراً ومستقبلاً.

4- مع ذلك، فان بناء الامة مهمة معقدة، قد تواجه بالعديد من المعضلات :

أ- المعضلة الامنية : الى اي مدى النجاح في نزع السلاح كأساس لتحقيق الامن العام والخاص والحد من العنف الجنائي الخاص والسياسي؟

ب- معضلة الكفاءة والشرعية والمشاركة : هل توجد حكومة شرعية ؟ هل توجد هيئة ادارية عامة فعالة تعمل على اقل تقدير ؟ هل تشارك اطراف الصراع السابقة في العملية الديمقراطية والمجتمع المدني ؟

ج- معضلة العدالة الاجتماعية : الى أي مدى تم جمع العناصر العنيفة والعناصر غير

السلمية ؟ هل يعمل اقتصاد الرفاه السلمي ؟ هل هناك امكانية لمكافحة الفقر وتحسين الحياة لغالبية السكان ؟

د- معضلة المصلحة وبناء الثقة : الى أي مدى تم ملاحقة جرائم الحرب التي تم نشرها قضائياً ؟ كيف تم التعامل مع الصدمات الفردية والجماعية ؟هل توجد عمليات تعزز الحوار والمصالحة ؟ واخيراً هل هناك نظرة لبناء الامة من الناحية المثالية .

المصادر:

1- احمد ناجي وعلي علوان ، الاصلاح السياسي في العراق قراءة في اهم التحديات الداخلية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (54) تشرين الاول / تشرين الثاني – كانون الاول ، 2018 .

2- احمد والي و ناهض حسن جابر ، نحو اكتمال بناء الدولة محطات في شرعية النظا م السياسي العراقي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة ، بغداد ، العدد (57) ، حزيران 2019 .

3- الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين.

4- بشرى الزوبعي ، التوافقات السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (57) ، نيسان / ايار / حزيران ، 2019..

5- صفاء جاسم وفلاح خلف ، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد (91) تشرين الاول 2022 .

6- عبدالاله بلقزيز ، من النهضة الى الحداثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت آيار 2009 .

7- عبدالعظيم حافظ ، استشراف المستقبل في النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره،ص 257.

8- علي فارس وعلي مرزوك ، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي ، (العراق انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، العدد (61) ، نيسان / ايار / حزيران 2020 .

9- محمود القيسي و غيداق ، عبدالمنعم ، المجتمع المدني ، الاصلاح ، التعليم ، ومحاربة الفساد ، مجلة دراسات تأريخية ، بيت الحكمة ، العدد (42) حزيران 2016.

10- مفيد الزيدي ، اشكالية العلاقة بين العلم والثقافة في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (512) ، السنة (44) ، تشرين الاول 2021 .

11- هشام عزالدين واحمد عدنان ، اعادة بناء الدولة الامة ... دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد 2003 ، مجلة دراسات دولية ، العدد (91) ، تشرين الاول 2022 .

12- وليد سالم ، الدولة - الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصرة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (82) ، المجلد (19) ، تموز 2020 .

13- ياسر علي ابراهيم وعبدالامير محمود ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (55) ، السنة 2018.